العمال فى مصر والخارج

للاستاذ عبد العزيز عبد المجيد

انعقد فى باريس خلال شهر أكتوبر مؤتمر نقابات العمال الدولى ، واشتركت فيه نقابات "وحكومات" من جميع أمم العالم تقريبا . وقد مثلت فيه مصر ، مثلت حكومتها كما مثلت أيضا نقابات العمال المصرية . ومن الأغراض الرئيسية التى عقد من أجلها المؤتمر إنشاء اتحاد عالمى لنقابات العمال ، تكون له فى المستقبل كلمة مسموعة وقرارات نافذة المفعول فى كل الأمم الممثلة .

والذى يجدر بنا أن نلاحظه فى اتجاه هذا المؤتمر هو روح الديمقراطية التى تسود اجتماعاته وقراراته . ذلك لأن العمال فى أية أمة من الأمم — صناعية أو زراعية — هم السواد الأعظم من السكان ، فهم إذا قوة لايستهان بها فى السلم والحرب ، وهم جمهرة الشعب ، وهم يستطيعون بتعاون نقاباتهم وبقراراتهم أن يضعوا حدا لروح الدكتاتورية القومية ، ولروح الاستعمار العالمية ، ولروح الحربية ، لأنهم الطبقة التى تقاسى الشدة عادة فى ظل الدكتاتورية وفى أوقات الحرب .

ومصر بلاد زراعية ، وأغلب سكانها فلاحون لا يملكون شيئا من الأرض ، أو يملكون القليل منها ، فهم فى الواقع عمال بالمعنى العام الذى يشمل كل من يعمل بيده نظير أجر فى الصناعة أو التجارة أو الزراعة . ومع ذلك يمكن القول بأنه لم تظهر بمصر حركة العمال الصناعيين إلا منذ بدء الحركة الاقتصادية القومية بانشاء بنك مصر ومؤسساته المختلفة . فمن ذلك الحين كثر عدد العمال فى البلاد ، وتنوعت حرفهم ، وأخذوا يكونون لهم نقابات على غرار النقابات العمالية التى تكونت فى البلاد الأوربية . وواضح أن الغرض من إنشاء هذه النقابات هو ضمان مستوى مناسب للعمال من حيث سلامة الجسم والعقل ، والصحة والعافية والأجور ، وظروف العمل ، والراحة . وقد تكونت فى مصر مجموعة من النقابات كنقابة عمال السيارات ، ونقابة عمال الترام ، ونقابة عمال شركة الغزل الأهلية ، ونقابة الحمالين وغيرها . ولكن كثيرا من العمال يعملون من غير أن ينتموا إلى نقابة من النقابات ، وهم مع ذلك فى حاجة إلى قانون يحميهم ضد صاحب العمل . وقد تنبهت الحكومات المصرية المختلفة إلى ضرورة حماية العامل ، فأنشأت مصلحة للعمل ، ومكتبا لتوظيف العمال ، وإستصدرت عددا من القوانين لتنظيم نهضة العمال فى البلاد كقانون عقد العمل الفردى ، وقانون إصابات العمال ، وقانون تأمين العامل ، وكذلك أعادت إنشاء مجلس العمل الاستشارى الأعلى الذى يمثل فيه العمال كما يمثل أصحاب الأعمال .

ثم سبقت الأمم الأوربية مصر فى تنظيم نهضات العمال وحمايتهم ، وذلك لأن نمو الصناعات وانتشارها باختراع البخار والكهرباء وتسخير القوى المحركة غير البشرية ظهر فى تلك الأمم قبل مصر . ونحن نعتبر أنفسنا مبتدئين إذا قورنا فى نهضتنا العمالية ببلاد كانجلترا مثلا ، تلك البلاد الصناعية التى تتوقف حياة سكانها على ما تصدره من بضائع مصنوعة وما تستورده من أغذية ومواد خام . فمن مظاهر عناية انجلترا بالعمال أن بها وزارة خاصة بالعمل هى ، وأن حزب العمال هنالك يتمتع بنفوذ سياسى كبير حتى آلت إليه الأغلبية فى الانتخابات لأخيرة التى أسفرت عن قيام حكومة حزب العمال[1] وللعمال فى انجلترا قوانين مقررة تنظم شؤونهم ، وإجازة سنوية رسمية تعترف بها الحكومة وتحتفل من أجلها الدواوين والمصالح ، هى يوم أول مايو ، وفى الولايات المتحدة يوم إجازة رسمية للعمال هو الاثنين الأول من شهر سبتمبر .

ونحن هنا فى مصر نشعر بأن هذه الحرب الأخيرة قد زادت من عدد العمال فى البلاد ، وخلقت منهم أنواعا مختلفة .

وقد تنبهت الحكومة الى ما سيحدث نتيجة لاستغناء السلطات العسكرية عن هؤلاء العمال ، فأخذت تدبر لهم وسائل العمل ، وتوجيههم بالتدريج الى الشركات والمصانع :

ولما كانت مصر مقبلة الآن على عهد صناعى جديد يشمل كهربة خزان أسوان و بعض الخطوط الحديدية ، ومشاركة فى برنامج ضرورى من الإصلاح كبناء الطرق ، وردم البرك ، و إصلاح المجارى والتوسع فيها ، والنهوض بمشروعات الرى والصرف ومياه الشرب ، و بناء المدارس والمستشفيات ، وكان مستقبل العمال فى مصر يدعو للتفاؤل . والبلاد ما زالت فى بكر نهضتها الصناعية ولم تستغل بعد كل مواردها الاقتصادية . ولا بد من أن نلجأ الى هذا الاستغلال حتى نضمن لسواد الشعب مستوى مناسبا من الحياة المادية والاجتماعية .

و إنى وأنا أكتب الآن محييا نهضة العمال فى مصر ، وراجيا لها كل توفيق أستبيح لنفسى أن أسجل بعض الملاحظات على حالة العامل فى مصر كما هى الآن :

١ — الإعداد : كنت ذات مرة فى صالون حلاق بانجلترا فدار بيننا الحديث عن حياة العمال وأجورهم وأعمالهم ومؤهلاتهم . فتبينت من حديث الحلاق أنه ألمانى رحل

---

(١) يرجع تكوين هذا الحزب الى ديسمبر سنة ١٩٠٠ عقب مؤتمر عقد من اتحادات العمال والهيئات الاشتراكية المختلفة فى البلاد . وقد أطلق عليه اسم لجنة الممثلة للعمال . وفى ذلك المؤتمر أعلنت الغاية من تكوين هذه اللجنة وهى أن تكون هيئة مميزة للعمال فى البرلمان ، ويكون لها قوة فعالة وسياسة واضحة متفق عليها . ومما تتضمنه هذه السياسة استعداد العمال للتعاون مع أى حزب سياسى يعمل لاستصدار تشريعات فى صالح العمال .

إلى انجلترا ، وأن قانون العمل فى بلاده لا يسمح لأى عامل أو صانع أن يبدأ حرفة أو صنعة إلا بعد ان يجتاز امتحانا رسميا تشرف عليه الدولة . ومعنى هذا أن باب العمل مفتوح لنوع خاص من العمال هو من ثبتت صلاحيته بعد الخبرة والامتحان . ولا يخفى ما لهذا القيد من أثر فى جودة إنتاج العامل والارتفاع بمستوى العمل نوعا وكما . فهل أدركنا نحن فى مصر قيمة هذا الاعداد؟ حقيقة عندنا عدد من المدارس الفنية ، الصناعية والزراعية والتجارية ، ولكن أغلب عمالنا فى مصر يتعلمون مهنهم بالممارسة ، ويكفى " الصبى " أن يمضى مدة من الزمن عند " الأسطى " حتى يعرف حرفته الجديدة ، ثم يبدأ فى مزاولتها كعامل مستقل ، نجار أو سباك أو خياط أو حلاق أو زجاج أو حذاء . ومن الطبيعى أننا لا ننتظر لصناعتنا نهوضا اقتصاديا قائما على استخدام النظريات العلمية ، فى هذا العالم الذى أساسه المنافسة الاقتصادية ، إلا إذا أعددنا العامل . فكيف السبيل إلى هذا الاعداد ؟ الأمية لا تزال قائمة وما لم نكافح الأمية كفاحا ناجحا وننتصر عليها لا يمكن أن ننظم أى دراسات مهنية ، لأن الدراسات المهنية الحديثة أساسها القراءة والكتابة والحساب . فالعامل الأوربى يعرف القراءة والكتابة قبل أن يبدأ فى تعلم حرفته وممارستها . وإذا فلا بد أن ننظر الى إزالة الأمية كعامل أولى فى تحسين مستوى العامل المصرى ، ولا بد أن تسير مكافحة الأمية عند العمال مع التعليم المهنى جنبا بجنب ، وأن يكون ثمة مستوى مقرر من الإجادة يجب أن يصل اليه العامل فى حرفته قبل أن يزاولها .

٢ — الخلق العمالى : يعوز العامل عندنا هذا النوع من الخلق الذى يجعله على وفاق ووئام مع صاحب العمل ، ومع رئيسه وزميله وكل من يتصل به . ولعل للقارئ تجارب مثلى سبب فيها العامل كثيرا من المكدرات بسوء معاملته . فقد تكل إلى نجار مثلا صنع دولاب ، وتتفق معه على نوع خاص من الخشب والدهان ، وعلى يوم خاص لإنجازه . ولكن لشد ما يضايقك إهمال هذا النجار وعدم احترامه للاتفاق ، فهو لا يستعمل الخشب أو الدهان المتفق عليه ، وهو قد يخلف الميعاد مرة ومرة من غير عذر وجيه أو شعور بالمسئولية وقد تضطر أخيرا إلى استرجاع ما سبق أن تكون قد دفعته من عربون . وربما تترك العربون عجزا عن استرداده بطريق ودى . وقد تتفق مع سباك على أن يجىء إلى منزلك لإصلاح ماسورة فى ساعة معينة ، ثم تنتظر فى الميعاد المحدد ولكن من غير جدوى . وقد يجىء ولكن فى يوم آخر ومن غير ميعاد محدد ثم هو لا يعتذر عن إخلافه الميعاد السابق . وإذا ما قام بالعمل المطلوب أداه أحيانا فى غير أمانة فنية فتلجأ إلى غيره لإصلاح ما أفسده الأول . وقس على هذين المثلين الكثير من الأمثلة فى حياتنا اليومية مع العمال والصناع . فهل يلام العامل أو الصانع على هذا النقص الخلقى ؟ نعم ولا ، أما نعم فلأنه هو المسئول عن

سلوكه ، وأمالا ، فلأن ثقافته العالية وتكوينه الأخلاقى كعامل لم يصل به بعد إلى فهم واجباته ، وإدراك تبعاته ، بقدر ما يفهم حقوقه . فهو إذا معذور إذا وجدنا فى سلوكه مواضع ضعف .

٣ — الثقافة العالية . كثيرا ما يقال عن العامل المصرى إنه مقلد ماهر . وهو قنوع بما يصل إليه من مستوى فى عمله وإنتاجه من غير طموح للتحسين والتجديد والإبتكار . وفى أوربا نجد نهضات العمل من حيث الفن والإنتاج فى تقدم مستمر . وبذلك يمكن الاحتفاظ بالسوق فى وسط هذه المنافسات الاقتصادية وليست الثقافة العالية مقصورة على الناحية الفنية بل هى تشمل اتساع الأفق العلمى والأدبى والاجتماعى ، ومعرفة العامل ما عليه من واجبات نحو صاحب العمل ، ونحو زميله ، ونحو أسرته ، ونحو نقابته . ويؤسفنى أن أرى العامل المصرى محروما حقا من وسائل الثقافة العالية . ولكن الأمم الأوربية قد فطنت منذ عهد بعيد إلى ضرورة هذه الثقافة فأعدت دراسات منتظمة للعمال لتجديد معارفهم وتهذيبهم ، وأعدت لهم دراسات مسائية ونظمت لهم محاضرات يدعى إليها مشاهير المحاضرين ، كما نظمت لهم اجتماعات للبحث والمناظرة ودرس شئونهم الثقافية والمهنية ، وهيأت لهم أحيانا ما تعرض حياة العمال فى البلاد الأخرى .

فما نصيب العامل المصرى من كل هذا ؟

إن الذى يبدو لى من نهضة العمال عندنا بمصر هو أن العناية فيها موجهة إلى كسب حقوقهم التى تضمن لهم حياة مادية معقولة . ولكنى أود أن أشير هنا إلى أن من لا يعرف واجباته لا يعرف كيف يستفيد من حقوقه . وعلى العمال فى بلادنا واجبات . ونحن مسئولون معهم على أن يدركوا قيمة ما عليهم من واجبات حتى يطالبوا بحقوقهم عن جدارة . فإلى قادة هذه النهضة العمالية أوجه النداء : أن ثقفوا العامل ووجهوه فى مهنته وفى سلوكه ، وارفعوا من مستواه المهنى حتى لا يقال إن ما تتمتع به من حقوق أكثر مما يقوم به من واجبات ما

عبد العزيز عبد المجيد
المدرس بمعهد التربية العالى